قضايا الدلالة في المعجم المختص: مجال الآداب والعلوم الإنسانية نموذجا

SEMANTIC ISSUES IN THE SPECIALIZED DICTIONARY: THE FIELD OF ARTS AND HUMANITIES AS A MODEL

الدكتور محمد برحو؛
باحث في علم المصطلح النقدي
خريج جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة – المغرب.
البريد الإلكتروني: Mohammed064123@gmail.com
رقم الهاتف: 0613153226

مُلخّص البحث

يتير هذا المقال قضية دلالة المصطلح في مجال "الآداب والعلوم الإنسانية"؛ وأهم ما تمت معالجته في هذا الإطار تداخل نظام المفاهيم بين المجالات التخصصية؛ والتعدد الدلالي للمصطلح داخل مجال معين. ووُجِهت محاور الدراسة صوب ما ينبغي أن تقوم به "صناعة المعاجم المختصة" لتجاوز إشكالات الدلالة، بدءا بملاحظة المصطلح ودراسته في سياقه النصي، وكيفية التعامل مع سمات المحتوى المصطلحي، وطريقة ضبط إجراء التعريف ونظام الترتيب.

الكلمات المفتاحية: الدلالة المصطلحية؛ المعجم المختص؛ مجال الآداب والعلوم الإنسانية؛ تعريف المصطلح؛ ترتيب المصطلح.

Abstract :

This article raises the issue of semantics in the field of "Arts and Humanities"; what was significantly tackled in this framework was the overlapping system of concepts between different fields of specialty, and the semantic diversity of the term within a given field. The focus of the study was on what should be done by the "industry of specialized dictionaries" to overcome semantic problems, beginning with the observation of the term and studying in the context of the text, how to deal with the features of terminological content and how to control both definitions and their order.

Key words: Terminology; Specialized Dictionary; Field of Arts and Humanities; Term Definition, Term Order.

مقدمة:

أظهر المناخ الثقافي العربي الحديث وعيا بالمسألة المصطلحية بمختلف حقولها المعرفية، إذ أصبحت العناية بالمصطلح والحاجة إلى دراسته والتدقيق فيه ضرورة علمية؛ وبالموازاة مع ذلك، ازداد الاهتمام بتصنيف المعاجم المختصة باختلاف أنواعها وتخصصاتها سواء أكانت صادرة من أفراد أم هيئات ومؤسسات.

وتهدف المعاجم المختصة بالأساس إلى مساعدة القارئ على اكتساب المعرفة بالمفاهيم العلمية لتخصص من التخصصات، بالإحالة على التصورات التي يمثلها المصطلح وتصنيفها في مجموعات جزئية وفقا لطبيعة العلاقة الرابطة بينها داخل نسقها العام. من هنا، كانت المعاجم المختصة على اختلافها وتنوع أهدافها تصبو إلى غاية واحدة هي كشف دلالة المصطلح.

ودراسة دلالة المصطلح تكتنفها إشكالات عدة، لأن طبيعتها معقدة، ومجالاتها متعددة ومتشابكة؛ فغياب تصور نظري ومنهجي موحد لدراستها؛ وصعوبة التحكم في المقاييس العلمية الضابطة لها؛ بالإضافة إلى طبيعة الدلالة في حد ذاتها، وعدم استقرارها وتعرضها للتغير والتولد المستمرين؛ كل هذا وغيره يخلق نوعا من الغموض والارتباك عند محاولة معالجة هذا الموضوع أو ضبط الأسس الفنية والجمالية المحددة له.

وهذا الوضع يبدو أكثر وضوحا إذا خصصنا مجال النظر في "الآداب والعلوم الإنسانية"[1]، إذ نجد صعوبات إضافية بالقياس إلى مجال "العلوم الحقة"؛ فإذا كانت هذه العلوم تبحث عن النسقي والمتكرر وجوهرٍ ثابت تبني مفاهيمها من خلاله، فإن هناك أسبابا متداخلة تجعل من مجال "الآداب والعلوم الإنسانية" ذا خصوصية؛ فمن حيث الموضوع تتسم الظواهر المدروسة بتعدد الأبعاد والتداخل والتغير؛ كما أنه يصعب أثناء المعالجة العلمية الفصل التام بين الذات والموضوع؛ الشيء الذي يجعل من تحقيق الموضوعية والاتفاق حول النتائج وتعميمها أمرا بعيد المنال. وهنا بالذات يتجلى الطابع المميز للدلالة المصطلحية فيها، إذ يبدو وضعها أكثر تعقيدا، وإشكالاتها مضاعفة.

لذلك توخينا في هذا المقال توجيه الاهتمام إلى قضية الدلالة المصطلحية في هذا المجال، ومساءلتها من مختلف جوانبها من خلال تسليط الضوء على المحاور الآتية: التداخل المصطلحي؛ والتعدد الدلالي؛ والسياق النصي؛ والتعريف؛ والحقل الدلالي؛ بهدف البحث عن جوهر الإشكال وطبيعة التصورات الافتراضية الضابطة له، لمحاولة تقديم بعض الإجابات والمقترحات في الموضوع.

أولا. التداخل المصطلحي.

يملك التداخل المصطلحي وانتقال المفاهيم خاصة داخل مجال الآداب والعلوم الإنسانية حضورا قويا، إذ تكتسب القلة من المصطلحات استقرارها وثباتها منذ وضعها الأول. والمقصود به في هذا المقام قابلية المصطلحات والمفاهيم للترحل من علم إلى علم موحدة مجاليا ومتساندة معرفيا.

وكثيرا ما يثير هذا الانتقال المصطلحي في بادئ الأمر إشكالات منهجية والتباسا عند الاشتغال بالمصطلح، خصوصا عند غير المختصين، يتمثل الإشكال الأول في انتماء الشكل الاصطلاحي إلى مجالات تخصصية متعددة؛ أما الثاني فيتمثل في تداخل نظام المفاهيم بينها. وهذا الأمر يفتح باب التساؤل حول معالم الحدود بين مختلف الحقول المعرفية وأدواتها الإجرائية؟

يرتهن المصطلح بمجاله المعرفي، إذ يتم إنتاجه في إطاره وباتفاق المشتغلين فيه، ويحمل شحنة دلالية خاصة تُتداول داخله. وهذا الوضع يحملنا على تأكيد أن أي وحدة مصطلحية لا معنى لها خارج إطارها النظري الذي تنتمي إليه ويحدد مفهومها[2]، وقيمتها الدلالية لها اعتبار في حدود المقام العلمي الخاص الموظفة فيه، ولا تتعداه إلى غيره من السياقات التداولية الأخرى؛ وبمجرد خروجها من دائرته تفقد انتماءها ودلالتها الاصطلاحية[3].

وأول شيء ينبغي إدراكه هو أوجه التغير التي تلحق المصطلحات بسبب تغير الأطر النظرية والمنهجية الخاصة بها؛ لأن هذا التوظيف في حقل خاص غالبا ما يكون مصحوبا بالتحول على مستوى المفاهيم، فـ "كلما نقل نفس القالب اللفظي من مقام إلى آخر، حصل، بالضرورة، تغيير في المحتوى المفهومي للمصطلح، لأن كل مقام يترجم سياقا نظريا خاصا، مما يسمح بالاعتقاد أن دلالة المصطلح ليست واحدة، بل دلالات متعددة بتعدد المقامات التخاطبية الواردة فيها"[4].

صحيح أن المصطلح قد يحمل بعض ظلال المعاني حتى وإنْ تغير نسقه التمثيلي أو النظري، لأسباب متعددة؛ غير أن قيمته المفهومية لا تلازمه في ميدان التخصص العلمي الجديد، بل تبقى مباينة لما هو متعارف عليه داخل إطاره الأصلي؛ وعندما يستعمل في سياق خاص يختص بموضوعه، ومن ثم يشكل جزءا من منظومة ذلك التخصص بصرف النظر عن المجال العلمي الذي استمد منه.

من خلال ما سبق، "تتضح فكرة الاختصاص المتبادل بين النظرية والمصطلح، فكل نظرية تختص بمصطلحات معينة، وكل مجموعة من المصطلحات تختص بالنظرية التي تتضمنها. من خلال كل ما قدمناه، ننتهي إلى... أن المصطلح المعزول عن النسق المفهومي يكتسب أكثر من معنى، فيصبح قابلا للاستعمال داخل أكثر من نسق خاص"[5].

وهنا؛ يجب على المعجم المختص مراعاة حركية المصطلح داخل الأنساق المعرفية المختلفة، وتمثيليته للنظرية العلمية وأصولها وتطبيقاتها، وتحديد موقعه ضمن منظومته التصورية التي تعمل على تخصيص مفهومه وتخليصه من كل تلك التداخلات.

ثانيا. التعدد الدلالي للمصطلح.

التعدد الدلالي للمصطلح[6] هو اللفظ الاصطلاحي الذي يحمل أكثر من معنى، أي تراوحه في سياقات مختلفة بين معنيين أو أكثر داخل مجال علمي خاص[7].

والمعروف أن للمصطلح دلالة جوهرية دقيقة هي التي يشترك في معرفتها معظم المختصين، ولكنه في استعماله في مراحل الارتقاء الفكري للمعرفة يكتسب دلالات هامشية تزود بنيته المفاهيمية الداخلية حسب الحاجات، وكلما انتشر المصطلح بين عدد كبير من المتخصصين تعذرت إمكانية الاحتفاظ بوحدته المفهومية الأولى، وحتى لو افترضنا إمكانية التحكم فيه جزئيا، فإنه تحكم في أحسن الأحوال يقربه من أصوله القديمة ولا يطابقها.

ومما يفسر هذه الظاهرة اختلاف طبيعة العلوم؛ فـ "الميادين النظرية... التي تقسم حسب معطيات مفهومية ومصطلحية إلى أقسام صغرى ونظريات تشكل شبكات من المصطلحات متداخلة أحيانا. يمكن هنا أن يكون لنفس

المصطلح، في إطار ميدان ما، مدلولات مختلفة حسب النظريات التي تتناوله، كما ينتقل المصطلح من مدلول إلى آخر حسب تطور العلم"[8]؛ الشيء الذي يجعل مفاهيمها جدالية، مهما بلغت من الدقة لا يمكن إفراغها من الدلالات الوجدانية.

أما "الميادين التقنية التي تختلف هيكلتها عن الميادين النظرية... **(ف)** الغاية هنا ليست فهم الواقع لبناء المعرفة، بل استعمال المعرفة للسيطرة على الواقع وتغييره... تبرز هنا أهمية عدم تداخل الأنظمة المصطلحية... لأن المصطلحات تلعب دورا أساسيا في السيطرة على التقنية وفي ضبط شروطها المادية"[9]. وعلى العموم فإن المفهوم في العلوم التقنية وما شابهها سابق في التمثل ودقيق، يتصل بالمصطلح إذا ورد منفردا مجردا عن السياق، ولا تتوقف معرفته عليه، وقد يتحقق فيه إلى حد ما مبدأ أحادية الدلالة ومطابقة المصطلح للمفهوم.

ومن خلال ما سبق، يتجلى مظهر خصوصية المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية وتمايزه عن بقية المصطلحات العلمية / التقنية. ويبدو أن طبيعة المعطى الذي تنطلق منه البحوث في هذا المجال من بين العوامل المفسرة لهذه الخصوصية؛ فالظاهرة المعالجة تعبر عن قضايا أدبية أو فكرية أو إنسانية عامة، وهي من الأمور النسبية غير القابلة للاتفاق على مستوى الوصف، مما يجعل من الصعوبة ضبط المصطلح الواصف لها، أي إن مسألة استقراره وثباته تكاد تكون ضربا من المستحيل.

ومع أن لظاهرة التعدد الدلالي سلبيات عدة لعلّ أهمها التقليل من نسبة الوضوح مما يؤدي إلى الغموض واللبس؛ فإن الحقيقة التي لا مجال لإنكارها، هي أن التصورات المتطورة في مجال الآداب والعلوم الإنسانية هي وحدها القادرة على تحقيق قيمة المصطلح، وعلى تسويغ وجوده، وأحسب أن هذه الحقيقة لا تقلل من أهمية الشكل الاصطلاحي؛ لذلك كان هذا التعدد وسيلة ضرورية للتعبير عن الخصائص الجديدة للمصطلح، إذ يعمل تلقائيا على سد فجوة معجمية نحن في غنى عن تسميتها من جديد؛ كما أن وجود مصطلح مستقل لكل معنى جزئي من شأنه أن يقود إلى وضع عدد لا حصر له من المصطلحات للدلالة عليها.

ثالثا. مسألة المتن في الصناعة المعجمية المختصة.

التحديد الدقيق للإطار "المتني" يكون بالانطلاق من مدونة[10] محدودة، أي اعتماد المصادر والمراجع والوثائق التي تحيط بالمصطلح لحصر مجموع المواضع والقرائن الخاصة التي يرد فيها. وتتجلى أهمية هذا التحديد في تعيين دلالة المصطلح وتمييزها بشكل مستقل في عينة نصية، دون اعتبار دلالته الفضفاضة وغير المحدودة أثناء التواصل به.

وتعد النصوص العلمية المختصة المادة الأساس لصناعة المعاجم القطاعية، والتي يجب أن يخضع المصطلح فيها للتبئير بتلمس حياته في خضمها بناء على النظرة الشمولية لأجزائها التي يتناثر فيها معناه وينتشر عبر فضاءاتها. فالنص العلمي منغلق على نفسه، ومكتف بذاته يمكن عزله وتحليله بوصفه محورا لتحديد اكتمال المصطلح دلاليا ومقياسَ وحدته المفهومية. وهو منفتح كذلك يتجه إلى القارئ والدارس المتخصص في عملية مشاركة في بناء مفهوم المصطلح وإضاءته.

وتتقاطع في فضاءات النصوص العلمية أقوال عديدة مأخوذة من نصوص أخرى، تكتمل فيها خارطة التعدد الدلالي للمصطلح، وبذلك فإن المصطلح فيها، وإن كان ممارسة ذاتية في سياق معين، فإنه عمل جماعي موجود في الذاكرة الجماعية ومقترن بها.

وفي الجهة المقابلة، تتضح علاقة المصطلح بالنص في الجوانب الآتية:

- إن الوحدة المصطلحية تخضع لمجموعة شروط يمكن عدها مميزات خاصة بالبنية الداخلية للنص.

- لا يكون للمصطلح إذا أخذ على حدة أيّ معنى بحد ذاته، بل تقوم دلالته عندما يرتبط بالتنظيم المعنوي للنص بوصفه كلا.

- يرتبط المصطلح باللغة النصية، ويمكن عدّه بمثابة عمل أو مظهر لغوي محدد، ويتحقق نتيجة للاستعمال داخل النص.

- يعد المصطلح في علاقته بالنص الذي يتموقع فيه منتَجاً دلاليا وبنية مُنتِجة في الوقت نفسه[11].

لذلك فإن عملية فهم المصطلح تتطلب بالأساس التقيد بمعطيات النص المصطلحية، والاهتمام يجب أن يركز على تحليل خصائص المصطلح

ومميزاته الداخلية والوظائف التي يؤديها عبر التتبع الوصفي، والكشف عن علاقاته بباقي المصطلحات المجاورة له.

من خلال ما سبق، يتضح أن دراسة المصطلحات دراسة منفردة عمل غير منتج، لأن المصطلح يمتلك قيمته ويكتسب هويته من داخل النصوص التي تحد معناه وتضبطه؛ لذلك ينبغي أن تُتخذ معطياتها مجالا أساسا للملاحظة والبحث، ويتم الابتعاد عن أحكام القيمة الخارجية المتميزة بالتعميم التي تنظر إلى المصطلح بوصفه وحدة معزولة تتسم بالدقة والدلالة الأحادية والإحالة القارة بمعزل عن النص.

رابعا. السياق المصطلحي ووظيفته في تقليص الدلالات المحتملة.

السياق المصطلحي هو الوسط حيث يوجد المصطلح أو مجموع الظروف المتحكمة في تخصيص دلالته؛ وأهم المميزات التي يتسم بها المنهج السياقي ما يأتي:

- أنه يجعل مفهوم المصطلح سهل الانقياد للملاحظة والدرس.

- أنه يمْكن أن يساعد في تحديد التعبيرات الاصطلاحية، على اعتبار أن صحبة المصطلح لغيره في سياقات معينة وتوافقهما في الوقوع معيار لعدهما تعبيرا اصطلاحيا واحدا.

- أنه بتحديده لمجالات الترابط والعلاقات لاستعمالات المصطلح في النصوص، يساعد على الكشف عن طبيعة الترادفات والتقابلات والمصطلحات الأصول والفروع وغيرها.

- أنه يخلّص المصطلحات من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، ويخلق لها دلالة حضورية[12].

وينبغي هنا أن نفرق بين نظام المصطلح الاستعمالي ونظامه المثالي، إذ القول بأن الإدراك المفهومي الشامل للمصطلح يحصل عند التلفظ به، ليس سوى فكرة مثالية مضللة ولا أساس لها؛ صحيح أن اللغة الاصطلاحية تتقاطع في مختلف الخطابات العلمية، ولكنها في الوقت عينه لغة يختص بها باحثون معينون أيضا، وبذلك يجتمع للمصطلح أكثر من دلالة، تتسع بالتحويل إلى أوضاع جديدة تبرز وتغيب حين يُستعمل في سياق محدد؛ وهو ما يجعل مفهوم المصطلح مرتبطا بصورة متوازية بحجم المعلومات السياقية المتوافرة، فمتى

كثر حجم المعلومات المحددة لدلالته، يكون مفهومه معينا بشكل كبير وواضح، ومتى قلت أو انعدمت هذه المعلومات غمض المصطلح. وإذا عجز السياق عن تحديد المعنى المراد بالمصطلح ولم يكتسب الوضوح منه، فالفساد هنا يقع في التعبير، والخلل في قدرة المخاطِب على الإفصاح عن مراده بالمصطلح وإيصاله للمخاطَب.

وعليه، ينبغي أن تعمل "صناعة المعاجم المختصة" على إعادة الاهتمام بالأحوال والمحيط الذي يتضمن المصطلح، وتقوم بدراسته في واقع عملي من خلال ضبط مجموع المحددات السياقية الضرورية والكافية لتحديد دلالته؛ لأن اختلاف المفهوم هو اختلاف في التوزيع في سياقات واستعمالات متعددة.

خامسا. تعريف المصطلح في المعجم المختص.

يشكل التعريف مرحلة حاسمة وخطيرة في الصناعة المعجمية المختصة، فهو جوهر الأحكام والتصورات، ووسيلة التوضيح والإفهام؛ فمن خلاله يتعيّن المجال الذي ينتمي إليه المصطلح، ويتميّز مفهومه عن غيره من المفاهيم التي تجاوره في المجال نفسه.

والتعريف هو الذي يفرق بين المسارد المصطلحية والمعاجم المختصة؛ وهو كذلك السمة التي تتمايز بها "المعاجم المختصة وتتفاوت قيمتها... وإذا كان جمع المصطلحات وترتيبها سهلا، نسبيا، فإن تعريفها يعد مرحلة حاسمة وعملية معقدة قد تزيد المعجم أناقة وثقة وحجية، وقد تنزل به إلى أسفل سافلين"[13].

وإذا كانت طبيعة المصطلح المعقدة هي التي تحتاج إلى تعريفه بأكثر من زاوية نظر، فإن ما يعنينا هنا هو "التعريف المصطلحي" الذي تركز عليه المعاجم المختصة المعاصرة في بناء دلالة المصطلحات العلمية. فـ "هو بؤرة التعريفات جميعها... وذلك بالنظر إلى كونه يُحرص فيه خاصة على شمول الرؤية، وموضوعية الفهم، ودقة التعبير مما يحقق التطابق بين المصطلح والتعريف بنسبة عالية، بحيث تقوم بينهما علاقات استبدالية يحيل بمقتضاها أحدهما على الآخر، ويحل محله من غير التباس بغيره"[14].

وينبني هذا النوع من التعريف على دعامتين متكاملتين: الأولى توضيح خصائص المفهوم التي تميزه عن باقي المفاهيم؛ والثانية تحديد موقعه في منظومته المفهومية الخاصة، وعلاقاته بمفاهيمها.

والسؤال الذي يثير نفسه هنا: إذا كان تحديد مفهوم المصطلح يعود إلى عدد كبير من الدلالات المركزية والهامشية، فما هي معايير اختيار الخصائص التعريفية للمصطلح؟ وهل ينبغي أن يسجل المعجم المختص كل السياقات المصطلحية التي تنتمي إلى الخطاب الفردي؟!

تشكل الدلالات تصورات ذهنية قائمة على خصائص مجردة وخطابات لغوية متعددة لا يمكن تحقيقها مجتمعة في مقولة تعريفية واحدة؛ لذلك فالقول بتركيب الحد الجامع المانع في التعريف المصطلحي ضرب من التكلف، لأن التعريف تمثيل رمزي ونوع من الاختصار يترجم نظاما تصوريا ويكثف سمات المحتوى المصطلحي، و"الوحدات التي يتكون منها... ليست حدودا، وإنما هي منبئة وموصلة إلى الحدود"[15].

لذا فالمعجم المختص مطالب في عمله التمهيدي بأن يقوم برصد التنوعات الدلالية المتقاربة للمصطلح، ويحاول أن يوجد التناسب بينها، ويُوجّه التعريف نحو كلي المعنى الذي يمثل القدر المشترك الواضح في أذهان القراء والدارسين، دون السقوط في بيان الجزئي، لأنه يستحيل انتظام جميع الجزئيات وظلال المعاني في التعريف، فهي وقائع لا تنحصر وبعضها دال على بعض.

وإذا أردنا معجما حجة في مجاله، فيجب تدعيم التعريف بالشواهد النصية التي ورد بها المصطلح وتوثيقها، لتكون مرجع كل المعلومات المتعلقة بمفهومه؛ لأن هذا المكون التوثيقي يعزز التعريف ويدمج المصطلح في الخطاب العلمي.

ولا ينبغي أن يُجعل من حجم الاستعمال وتغطية المستويات التداولية والخطابية جميعها عائقا في عملية تحديد التعريف ودقته، لأن التعريف غير معني بتتبع النظام الاستعمالي؛ فتنوع الاستعمالات التي يظهر فيها المصطلح، لا يمكن حصرها عمليا، ولن تفيد اللغة التخصصية كثيرا؛ وإذا اكتفى المعجم المختص بعملية تسجيل المعطيات الدلالية وتنظيمها وتصنيفها، سيكون عمله كمن يضع يده على الإشكال ويقرره؛ لذلك، فطبيعة الشواهد التي يجب الارتكاز

عليها في الصناعة المعجمية المختصة هي بمثابة وضعيات معينة تجسد نظاما مثاليا للاستعمال يعكس بالخصوص وجهات نظر اتجاهات ومدارس متعددة.

ولا تخفى في هذا المقام أهمية الموازنة ونجاعتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بمصطلحات أساس في العلم؛ إذ تبرز من خلالها أوجه الشبه والاختلاف بين استعمال متخصصَين أو أكثر لمصطلح محدد أو منظومة مصطلحات معينة تنتمي إلى مجال علمي خاص. وتسمح هذه العملية في مجملها بتبيّن ما اتفق فيه الدارسون وما وقع فيه الاختلاف بينهم، ومعرفة ما بين خصائص المصطلحات من اشتراك أو تباين، واستخلاص القوانين العامة للظاهرة المصطلحية موضوع الموازنة.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول: إن عملية تعريف المصطلح، ليست بالعملية الهينة، "إنها عملية ذهنية شاقة ومضنية... وتزداد صعوبة صياغة التعريف وتتعقد حين يتعلق الأمر بالألفاظ الفضفاضة الحاملة لأنواع شتى من المعاني والدلالات"[16]؛ لذلك كان من الطبيعي أن أي معجمي مهما حاول استيعاب أكثر خصائص المفهوم، فإن بعضها تبقى غير مشمولة.

سادسا. أهمية الحقل الدلالي في المعجمية المختصة.

إن المصطلح وإن كان مفردا، فإنه لا يمكن تصوره مستقلا بذاته، بل هو دائما متفاعل مع غيره من المصطلحات ومتواصل معها في إطار من التكامل والترابط حينا، والتباعد والتنافر حينا آخر، تسانده وتزيد دلالته تكشفا في ضوئها، وتسهم في تشكيل النسيج المفهومي العام له؛ إذ "ليس يثمر الحوار حول أي مصطلح... إلا إذا نزّل ضمن شبكة الدوال الفنية التي يتبناها ذلك العلم بالذات"[17]، ولا يحقق النظام المصطلحي الغايةَ من وجوده ما لم تكن العلاقات المتبادلة بين عناصره متميزة دلاليا، ومتجاوبة مع النظام المفهومي تجاوبا دقيقا. لذلك ينبغي أن يكون الترتيب في المعجم المختص ترتيبا مفهوميا، يجمع بين المفاهيم المتجاورة والمتجانسة دلاليا؛ وتصنف فيه المصطلحات حسب العلاقات المنطقية القائمة بين المفاهيم التي تمثلها، وحسب تدرج الخصائص المميزة لها؛ وترتب المجموعات المصطلحية كذلك بمنهج معين.

ولا جرم أن لهذا النهج التصنيفي إيجابيات عديدة ومتنوعة؛ فمن شأنه أن يمدنا بقائمة من المصطلحات الأساسية والهامشية لكل موضوع على حدة،

ويمدنا بالتمييزات الدقيقة لكل مصطلح، مما يسهل على الباحث عند كتابته في موضوع معين اختيار مصطلحاته بدقة، وانتقاء الملائم منها لغرضه.

ويساعد هذا النهج التصنيفي كذلك على حل مشكل تعدد الدلالات والتداخل المحتمل، لأن المصطلح المنتمي إلى عائلات مصطلحية مختلفة سوف يعالَج على أنه مصطلحان أو مصطلحات منفصلة. ولا شك في أن دراسة معاني المصطلحات على هذا الأساس تعد في الوقت عينه دراسة لنظام التصورات، تنكشف من خلالها الفجوات المصطلحية داخل المجموعة، مما يؤدي إلى معرفة غنى لغة تخصصية ما في مجال من المجالات من عدمه.

خاتمة:

خلاصة القول: إن مسألة الدلالة المعجمية في مجال الآداب والعلوم الإنسانية خاصة، ليست قضية واضحة المعالم ومحددة الأركان، وإنما هي إشكالية تتخطى كونها قضية مفردة إلى حيث التشعب والاشتباك في الرؤى والأفكار والإبداع؛ لذلك يصعب على أي معجم قطاعي أن يبت فيها بشكل نهائي وحاسم، ومهما حاول الاقتراب من الحقيقة الدلالية للمصطلح، فإنه لا يعكسها بعينها، ولا يشملها بالوصف، وأقصى ما يمكن أن يفعله هو الإحالة على التصورات الأكثر تمثيلا لخصائص المصطلح بشكل يناسب الغاية من تصنيفه، ويتفق مع الجمهور الذي سيوجه إليه.

الهوامش:

[1]- آثرنا استخدام عبارة "الآداب والعلوم الإنسانية" تمييزا لمجال البحث عن العلوم الطبيعية والتكنولوجيا وما شابههما؛ وقصدنا بها مساحة واسعة من المعرفة تضم تخصصات عدة، منها: الدراسات الأدبية والنقدية والفنون، والعلوم الاجتماعية والنفسية والفلسفية والتاريخية والسياسية... وكل ما يدخل في دائرتها.

[2]- "هذه العلاقة العضوية بين المصطلح ووظيفته المرجعية تتجاوز علم اللسانيات التقليدية، لأنها تفسر وجود العلامة المصطلحية، لا على أساس موقعها من النظام المعجمي كبنية علائقية، بل على أساس التحامها بوظيفة الاستعمال المنظم لممارسة معرفية خاصة". عثمان بن طالب. علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمنهجية. تأسيس القضية الاصطلاحية. المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة. مطبعة القلم تونس 1989م. ص: 75.

[3]- أنظر: ليلى الفيضي. البنية الداخلية للمصطلح: المكونات والخصائص. اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب، الرباط. العدد 60، سنة 2007. الصفحة الثانية من المقال.

[4]- نفسه. ص: 4 من المقال.

[5]- نفسه. ص: 4 من المقال.

[6]- نرى أن هناك فرقا بين التعدد الدلالي والمشترك الاصطلاحي، فالأول هو عبارة عن توسع دلالي يتم عن طريق الإضافة والتراكم في إطار وحدة عامة له. أما الثاني فيكون حين لا نلمح أي صلة بين المعنيين.

[7]- ترى ليلى الفيضي أن التعدد الدلالي ليس من خصائص المصطلح؛ تقول: "أما المصطلح، فهو وحدة لا تقبل التعدد الدلالي أو التنوع في المعاني. إن دلالة المصطلح لا تقع تحت أشكال تأويلية مختلفة، وبالتالي لا يعبر المصطلح إلا عن مفهوم معين واحد فقط"[(1*)]؛ غير أن هذا الحكم قد يكون صائبا على التقييد لا على الإطلاق؛ فهناك قضايا عدة ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار في المسألة، منها: طبيعة المصطلح، وخصوصية الميدان المعرفي ومستوياته، والواقع الدلالي والاستعمالي؛ من هنا نرى أن معالجة القضية بشكل موضوعي تتطلب توجيه اهتمام البحث كذلك إلى الشق المتمم لها، وتقديم تعليل علمي حول قبول وقوع التعدد الدلالي بوصفه ظاهرة طبيعية أو عدم قبوله بوصفه إشكالا مصطلحيا.

(1*) البنية الداخلية للمصطلح: المكونات والخصائص. اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب، الرباط. العدد 60، 2007. ص: 5 من المقال.

[8]- عثمان بن طالب. علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة. تأسيس القضية الاصطلاحية. الإحالة رقم 14، ص: 80.

[9]- نفسه. الإحالة رقم 14، ص: 80.

[10]- "المدونة: مجموع المصادر المنتقاة من الوثائق الخاصة بالميدان المدروس وهي مصادر ستستعمل لوضع (مخصص)". علي القاسمي. مقدمة في علم المصطلح. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية 1987. ص: 233.

[11]- أنظر: محمد برحو. التواصل المصطلحي في السياق الجامعي: مدخل لتعليمية المصطلح النقدي. مجلة الفضاء المغاربي (مجلة دورية محكّمة)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان؛ المجلد الثالث، العدد الثاني، شوال 1440هـ - يونيو 2019م. ص: 45.

[12]- أنظر: المقال نفسه. ص: 45 – 46.

[13]- محمد خطابي. المادة المصطلحية الحديثة في "المعجم المفصل في الأدب" لمحمد التونجي. اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب، الرباط. أعمال ندوة المصطلحات الموحدة ودورها في صناعة المعجم الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق - الدار

البيضاء، 2-4 ديسمبر / كانون الأول 1997. العدد السادس والأربعون، السنة 1998. ص: 95 - 96.

[14]- محمد أمهاوش. قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث: الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، الطبعة الأولى 1431هـ / 2010م. ص: 294.

[15]- ليلى الفيضي. البنية الداخلية للمصطلح: المكونات والخصائص. اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب، الرباط. العدد 60، 2007. ص: 12 من المقال.

[16]- محمد بوحمدي. كيفية صياغة التعريف عند السكاكي. دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية. ع 1، 1422هـ / 2001م. ص: 54.

[17]- عبد السلام المسدي. قاموس اللسانيات عربي فرنسي/ فرنسي عربي مع مقدمة في علم المصطلح. الدار العربية للكتاب، 1984. ص: 92.

قائمة المصادر والمراجع.

أ. الكتب.

- عبد السلام المسدي. قاموس اللسانيات عربي فرنسي/ فرنسي عربي مع مقدمة في علم المصطلح. الدار العربية للكتاب، 1984.

- علي القاسمي. مقدمة في علم المصطلح. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية 1987.

- محمد أمهاوش. قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث: الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، الطبعة الأولى 1431هـ / 2010م.

ب. المقالات.

- عثمان بن طالب. علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمنهجية. تأسيس القضية الاصطلاحية. المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة. مطبعة القلم تونس 1989م.

- ليلى الفيضي. البنية الداخلية للمصطلح: المكونات والخصائص. اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب، الرباط. العدد 60؛ سنة النشر 2007.

- محمد بوحمدي. كيفية صياغة التعريف عند السكاكي. دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية. ع 1، 1422هـ / 2001م.

- محمد برحو. التواصل المصطلحي في السياق الجامعي: مدخل لتعليمية المصطلح النقدي. مجلة الفضاء المغاربي (مجلة دورية محكّمة)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان؛ المجلد الثالث، العدد الثاني، شوال 1440هـ - يونيو 2019م.

- محمد خطابي. المادة المصطلحية الحديثة في "المعجم المفصل في الأدب" لمحمد التونجي. اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب، الرباط. أعمال ندوة المصطلحات الموحدة ودورها في صناعة المعجم الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق - الدار البيضاء، 2-4 ديسمبر / كانون الأول 1997. العدد السادس والأربعون، السنة 1998.